مجلة الإحياء، المجلد: 23، العدد: 32، جانفي 2023، ص - ص: 349 – 364
الترقيم الدولي: 1112-4350 الترقيم الدولي الإلكتروني: 2588-2406

منهج ابن عبد البر النمري القرطبي (ت463 هـ /1071م) في الرد على الخوارج من خلال كتابه التمهيد

The Method of Ibn Abd-al-Barr Al-Namari Al-Qurtubi(D 463AH/1071AJC) in responded to the kharijites through his book "altamhid"

طالب دكتوراه نورالدين بوذينة
المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة
boudinanour1986@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2021/01/10 تاريخ القبول: 2022/09/11

الملخص:
ظهرت فرقة الخوارج في فترة مبكرة من تاريخ الإسلام، متبنية أصولا ومقالات تنافح عنها وتحارب كل من يعاديها، هذا ما جعل أئمة السنة وعلماءهم يتصدون لها، ومن هؤلاء العلماء ابن عبد البر القرطبي (ت 463 هـ /1071م) لذا حاولت أن أتطرق إلى المنهج الذي اعتمد عليه ابن عبد البر في الرد على الخوارج، من خلال مؤلفه "التمهيد"، بالكشف عن الأسس التي اعتمد عليها في دحض مقالاتهم المشهورة، وإبراز موقفه منهم، ومن رواتهم، ثم تقييم منهجه نحوهم. تهدف هذه الدراسة إلى بيان منهجه، معتمدا على المنهج الاستقرائي، التحليلي، والوصفي، وتوصلت إلى نتائج كتنوع المسائل التي رد عليهم فيها منها ما تعلق بالعقيدة والفقه والحكم ولرواية، وتنوع أيضا الأسس التي اعتمد عليها في الرد عليهم كالقرآن الكريم والسنة النبوية وغيرها.
الكلمات المفتاحية: ابن عبد البر؛ المنهج؛ الخوارج؛ التمهيد؛ الفرق.

Abstract:
The kharijites sect appeared at an early period in the History of Islam. It defends its origins and fights for, that made the Oulamas confront it, like Ibn Abd-al-Barr al-Namari al-Qurtubi (D 463AH/1071AJC) This study aims to show the Method of Ibn Abdel Barr in responded to the kharijites through his book "altamhid", and disclosure of the rules that Ibn Abdel Barr based it his Method to nullify their famous assets, and show his opinion on their narrators and how to deal with them evaluate the his Method. Using the method Inductive analytical descriptive, the results obtained very Important as diversity of the issues who treat it in his book as the doctrine, el fikh ,the narration, and diversity of the rules used from him as Holy Quran ,The Sunnah and others
Key words: Ibn Abdel Barr; The Method; The kharijites; "altamhid"; the sects

مقدمة: الحمد لله والصلاة على رسول الله ﷺ، أما بعد:

يعتبر الخوارج من أوائل الفرق التي ظهرت في تاريخ الإسلام، وقد علم عند العلماء خطرها على المسلمين بسب جمعها بين التكفير والقتال اتجاه مخالفيها على خلاف الفرق الأخرى، هذا ما جعلهم يتصدون لها قديما وحديثا بِرد أصولهم ودحض أباطيلهم. ومن فحول العلماء الذين كانت لهم جهود في هذه القضية إمام زمانه ابن عبد البر القرطبي النمري (ت 463 هـ/1071م) الذي سأحاول في هذا البحث إبراز منهجه في الرد عليهم من خلال كتابه التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد.

وأقصد بالمنهج هنا طريقة ابن عبد البر ومسلكه العلمي في الرد على أفكار الخوارج ومعتقداتهم، ودحض شبههم، وإشكالية البحث جاءت عامة، وهي كالآتي: ما هو منهج ابن عبد البر في الرد على الخوارج من خلال كتابه التمهيد؟ وتبعها تساؤلات فرعية تلم بعناصر الموضوع، وهي: ما هي القضايا المتعلقة بالخوارج التي تناولها ابن عبد البر في كتابه التمهيد؟ ما هي الأسس التي اعتمد عليها في الرد على مقالات الخوارج؟ كيف وظف تلك الأسس في الرد على مقالاتهم؟ هل يقبل ابن عبد البر روايات الخوارج؟ ما موقفه منهم؟ هل وُفِّق في الرد عليهم؟ ما مدى التزام ابن عبد البر بالموضوعية في رده لمقالات الخوارج وحججهم؟

وتبرز أهمية هذا الموضوع في أن فرقة الخوارج لا يزال لها دور كبير في انحراف شباب الأمة الإسلامية عامة قديما وحديثا، شرقا وغربا عن حقائق دينه، لذلك فدراسة أفكار هذه الطائفة المنحرفة والاهتمام بالجانب النقدي لها من الأهمية بمكان، كما أن لهذا الموضوع أهمية لارتباطه بابن عبد البر الذي يعتبر من أعيان علماء أهل السنة المالكية في الغرب الإسلامي، وأيضا لما خلّفه هذا الإمام من تراث علمي كبير ومتنوع، بالإضافة لقيمة كتابه التمهيد في الأوساط العلمية، واختيار هذا الموضوع، فلم أر أحدا طرقه -حسب اطلاعنا- والهدف منه هو إبراز دور علماء الغرب الإسلامي عموما والمالكية خصوصا في مواجهة الفكر المنحرف للخوارج والاستفادة من ردودهم. لهذا عزمت على الكتابة في هذا الموضوع محاولا إعطاء الباحث والقارئ سواء صورة واضحة عنه.

أما المنهج المستخدم فتنوع بين المنهج الاستقرائي المتمثل في جمع المسائل التي تتعلق بالخوارج في كتاب التمهيد واستقرائها استقراء تاما، ثم استخلاص منهج ابن عبد البر وإبراز موقفه منهم، ثم المنهج التحليلي عند طرح مقالات الخوارج وكيفية رد ابن عبد البر عليها ثم المنهج الوصفي في صياغة المادة العلمية وتحريرها وترتيبها وعرضها بهذا الشكل.

أولا: تحديد مفاهيم البحث

1-المنهج: لغة: جاء في لسان العرب في مادة نهج معناها: "طريق نهج بين واضح، والجمع نهجات ونهج ونهوج، ونهج الطريق وضحه، والمنهاج كالمنهج". الطريق الواضح، ونهج الأمر، وأنهج: وضح، ومنهج الطريق ومنهاجه.[1] وفي التنزيل: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ (المائدة: 48).

والنهج: الطريق العامر وهو المنهاج[2]. و(المنهاج) الطريق الواضح، و(نهج) الطريق أبانه وأوضحه"[3]. ومن هذا يتبين لنا أن المنهج أو المنهاج هو: الطريق الواضح المستقيم الذي يسير فيه السالك. ثم أخذت الكلمة مدلولا اصطلاحيا، عندما نشأ علم مناهج البحث، وأصبحت تطلق على مجموعة من القوانين والقواعد، التي تسيطر على سير العقل وتحدد عملياته، وهو أيضا مجموعة من القواعد والقوانين، اصطلح عليها علماء المناهج، يلتزم بها الباحث في موضوع ما، يود التعرف من خلاله على حقيقة علمية، فهو إذا بمثابة الأداة، التي يستخدمها الباحث؛ لتحصيل المعرفة، فلا يوجد بحث دون منهج، لا بد لأي بحث علمي

من منهج واضح، يسلكه أصحابه.[4]ونعني بالمنهج هنا الطرق والأساليب التي سلكها ابن عبد البر في الرد على الخوارج.

2- الخوارج: أما تعريف الخوارج لغة: فهو جمع خارج، وخارجي اسم مشتق من الخروج، وقد أطلق علماء اللغة كلمة الخوارج في تعريفاتهم اللغوية في مادة (خرج) على هذه الطائفة من الناس؛ معللين ذلك بخروجهم عن الدين أو على الخليفة علي رضي الله عنه، أو لخروجهم على الناس[5]. أما اصطلاحا: فقد اختلف تعريفهم بين كتب الفرق، فالشهرستاني (ت 548هـ/1153م)عرفهم بقوله: (كل من خرج على الإمام الحق الذي اتفقت الجماعة عليه يسمى خارجيا، سواء كان الخروج في أيام الصحابة على الأئمة الراشدين أو من كان بعدهم على التابعين لهم بإحسان والأئمة في كل زمان)[6]، أما أبو الحسن الأشعري (ت 324هـ/936م) فقال: "والسبب الذي سموا له خوارج؛ خروجهم على علي بن أبي طالب"[7]، وقال ابن حزم (ت 456هـ/1064م): ومن وافق الخوارج من إنكار التحكيم وتكفير أصحاب الكبائر والقول بالخروج على أئمة الجور وأنّ أصحاب الكبائر مخلدون في النار وأنّ الإمامة جائزة في غير قريش فهو خارجي[8]. أما ظهورها التاريخي فكان بعد معركة صفين على شاطئ الفرات سنة 37هـ/657م بين الخليفة علي بن أبي طالب ووالي الشام معاوية بن أبي طالب رضي الله عنهم. كذلك لهم تسميات عديدة تجاوزت عشرين فرقة[9]و من أشهرها الأزارقة[10] الصفرية[11] الإباضية[12]، فإن الخوارج اختلفوا في الاسم، واجتمعوا على السيف.[13]

3-ابن عبد البر: هو أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري الأندلسي، القرطبي المالكي، (ت463 هـ /1071م)، حافظ المغرب، شيخ علماء الأندلس، إمام عصره في الحديث والأثر وما يتعلق بهما، رحل رحلات طويلة في غربي الأندلس وشرقيها. وولي قضاء لشبونة[14] وشنترين[15] وتوفي بشاطبة[16] ومن كتبه "الدرر في اختصار المغازي والسير والاستيعاب في معرفة الأصحاب في تراجم الصحابة، وجامع بيان العلم وفضله، بالإضافة إلى كتابنا هذا" التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد"[17].

2- التمهيد: إن كتاب التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد هو كتاب في الفقه المالكي، ألفه الحافظ ابن عبد البر، يعد كتابا فريد في بابه، وموسوعة شاملة في الفقه والحديث، وهو كتاب شرح فيه ابن عبد البر كتاب الموطأ للإمام مالك بن أنس (ت179هـ/795م)، ولكنه رتبه ترتيبا آخر يختلف عن ترتيب الإمام مالك، حيث أنه رتبه بطريقة الإسناد على أسماء شيوخ الإمام مالك، وترتيبهم لحروف المعجم وترجم للرواة وخرج الأحاديث وذكر آراء أهل العلم والفقه، وقضى في تأليفه أكثر من ثلاثين سنة. ونظرا لأهميته اعتمدنا عليه في موضوعنا هذا...

ثانيا: منهج ابن عبد البر في الرد على الخوارج

إن منهج ابن عبد البر في الرد على الخوارج متميز، بالرغم من أن كتابه هذا لم يوضع مطلقا للرد عليهم فنجده يقول: "وليس كتابنا هذا موضعا للرد عليهم"[18] وتكررت هذه العبارة كثيرا، ولكن عندما نتتبع المواضع التي تناول فيها الخوراج في كتابه التمهيد يمكننا معرفة طريقته في رده عليهم، نستخلص الأسس التي أقام عليها منهجه، وهي كالآتي:

1- الاعتماد على القرآن الكريم: اعتمد ابن عبد البر في رده على الخوارج على القرآن الكريم كأول أساس من أسس منهجه، فهو كتاب الله الذي ﴿لَّا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ (فصلت: 42). وقد قال الإمام أحمد بن حنبل (ت241 هـ/855م): "ولو تدبر إنسان القرآن كان فيه ما يرد على كل مبتدع بدعته"[19]، قال عامر الشعبي (ت103هـ/721م): «ما ابتدع في الإسلام بدعة إلا وفي كتاب

الله عز وجل ما يكذبه»[20]. فرد ابن عبد البر على الخوارج الذين احتجوا من كتاب الله بآيات ليست على ظاهرها في تكفير المذنبين[21] مثل قوله عزّ وجل: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ (المائدة: 44) ونحو هذا، ثم أعقب ذلك بتفسير حبر الأمة ابن عباس (ت68هـ/687م) في قول الله عزّ وجل: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ قال: ليس بكفر ينقل عن الملة ولكنه كفر دون كفر.[22] ولأن هذه الآيات نزلت في اليهود المحرفين كلام الله تعالى[23]. ومن خلال التدبر في القرآن الكريم واستنباط ما يرد به على مقالات الخوارج، استطاع ابن عبد البر الرد على الخوارج في مسألة إخراجهم مرتكب الكبيرة من دائرة الإيمان[24]، حيث دحض حججهم، اعتماد على قوله عزّ وجل: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾ (الأنفال: 2)، فلقد بين تفسير هذه الآية الكريمة بأن المؤمن حق الإيمان من كانت هذه صفته، ولذلك قال أولئك هم المؤمنون حقا ومثل هذه الآية في القرآن كثير. وبين أن فرق الخوارج تتفق كلها على أن المذنب كافر غير مؤمن، فابن عبد البر يرى أن مرتكب الذنوب ناقص الإيمان بفعله ذلك وليس بكافر[25].

2- الاعتماد على الحديث النبوي: أخذ الحديث النبوي القسط الوافر من منهجه في الرد على الخوارج وعلى مقالاتهم، اتباعا لقوله تعالى: ﴿فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ (النساء: 59)، وكانت له أوجه كثيرة في استدلاله بالحديث النبوي والاحتجاج به على الخوارج، منها الاحتكام إلى صريح الحديث النّبوي والاحتجاج به، كقولهم الخروج على الإمام الجائر، فرد هذا الزعم بحديث رواه ابن عمر عن النّبي ﷺ قال: "على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب أو كره"[26]. كذلك رد ابن عبد البر فهم الخوارج الخاطئ والمخالف للصواب في مسألة منازعة الحاكم الجائر من خلال حديث رواه عبادة بن الصامت قال: قال رسول الله عليك بالسمع والطاعة في عسرك ويسرك ومنشطك ومكرهك وأثرة عليك وأن لا تنازع الأمر أهله إلا أن يأمروك بأمر عندك تأويله من الكتاب[27].

فقام ابن عبد البر بشرح الحديث النبوي ردا على الخوارج الذين يرون بمنازعة الأمر أهله، وإلى منازعة الظالم الجائر[28] وفق فهم سلف الأمة، فأهل الحق وهم أهل السنة فقالوا هذا هو الاختيار أن يكون الإمام فاضلا عدلا محسنا فإن لم يكن فالصبر على طاعة الجائرين من الأئمة أولى من الخروج عليه، لأن في منازعته والخروج عليه استبدال الأمن بالخوف، ولأن ذلك يحمل على إهراق الدماء وشن الغارات والفساد في الأرض وذلك أعظم من الصبر على جوره وفسقه والأصول تشهد والعقل والدين أن أعظم المكروهين أولاهما بالترك، وكل إمام يقيم الجمعة والعيد ويجاهد العدو ويقيم الحدود على أهل العداء وينصف الناس من مظالمهم بعضهم لبعض وتسكن له الدهماء و تأمن به السبل فواجب طاعته في كل ما يأمر به من الصلاح أو من المباح[29].

وأيضا عندما أنكر الخوارج الإيمان بحوض[30] النّبي[31] ﷺ، رد أبو عمر عليهم، بقوله: "الأحاديث في حوضه ﷺ متواترة صحيحة ثابتة كثيرة والإيمان بالحوض عند جماعة علماء المسلمين واجب والإقرار به لازم، وقد نفاه أهل البدع كالخوارج، وأهل الحق على التصديق بما جاء عنه في ذلك ﷺ... والآثار في الحوض أكثر من أن تحصى وأصح ما يُنقل ويُروى، ونحن نذكر في هذا الباب ما حضرنا ذكره منها، لأنها مسألة مأخوذة من جهة الأثر لا ينكرها من يرضى قوله ويحمد مذهبه..."[32]، بل وجعل الخوارج من المطرودين عن الحوض المبعدين عنه[33]، استناداً لحديث النّبي ﷺ، قال فيه: "ليردن عليّ ناس من أصحابي، حتى إذا عرفتهم اختلجوا دوني، فأقول: أصحابي، فيقول: لا تدري ما أحدثوا بعدك"[34]. واستخدم الحديث النبوي أيضا في الرد عليهم عند تكفيرهم مرتكب الكبيرة فاحتج بحديث رواه زيد بن خالد الجهني قال: توفي

رجل يوم حنين 08هـ/629م، وإنهم ذكروه لرسول الله ﷺ. فزعم زيد أن رسول الله ﷺ قال: «صلوا على صاحبكم»، فتغيرت وجوه الناس لذلك. فزعم زيد أن رسول الله ﷺ قال: «إن صاحبكم قد غل[35] في سبيل الله»، قال: ففتحنا متاعه، فوجدنا خرزات من خرز يهود، ما تساوين درهمين[36]. قال ابن عبد البر: وفي قوله ﷺ صلوا على صاحبكم دليل على أن الذنوب لا تخرج المذنب عن الإيمان، لأنه لو كفر بغلوله كما زعمت الخوارج، لم يكن ليأمر بالصلاة عليه، فإن الكافر والمشرك لا يصلي عليه المسلمون لا أهل الفضل ولا غيرهم[37]، كما اعتمد أيضا على الحديث النبوي في تأكيد خطأ الخوارج في تكفير مرتكب الكبيرة، فلو كانت الكبائر تخرج المؤمن من دائرة الإيمان إلى دائرة الكفر، لما جعل الله عز وجل لمرتكبي الكبائر حدودا تقام عليهم، لتكون كفارة وتطهيرا من هذه الكبائر التي اقترفوها، واستدل على صحة ما ذهب إليه بحديث رواه عبادة عن النّبي ﷺ: "فمن واقع منها شيئا - يعني من الكبائر- وأقيم عليه الحد فهو له كفارة ومن لا فأمره إلى الله إن شاء غفر له وإن شاء عذبه"[38]، فعلق ابن عبد البر على هذا الحديث بقوله: "وليس هذا حكم الكافر لأن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء، والإيمان مراتب بعضها فوق بعض، فليس الناقص فيها كالكامل"[39]، فيظهر لنا جليا أن ابن عبد البر لا يرى بأن مرتكب الكبيرة ممن يخلد في النار، إلا أن يكون كافر جاحد ليس في قلبه مثقال حبة خردل من إيمان[40].

تنبه ابن عبد البر إلى أن الخوارج في مقالاتهم، يستخدمون المغالطات والتلبيسات في عرض مقالاتهم على الناس، للتلبيس عليهم والترويج لأفكارهم بينهم، لذلك تصدى لهم وكشف مغالطتهم، فقد ذكر ابن عبد البر حديثا روته بريرة عن النبي ﷺ قال: "من ترك صلاة العصر فقد حبط عمله"[41]، قال أبو عمر معنى قوله في هذا الحديث حبط عمله أي حبط عمله فيها، فلم يحصل على أجر من صلاها في وقتها، يعني أنه إذا عملها بعد خروج وقتها فقد أُجر عملها في وقتها، لا أنه حبط عمله جملة في سائر الصلوات وسائر أعمال البر، أعوذ بالله من مثل هذا التأويل فإنه مذهب الخوارج، وإنما يحبط الأعمال الكفر بالله وحده، قال الله عز وجل: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ﴾ (المائدة: 5)، وفي هذا النص دليل واضح أن من لم يكفر بالإيمان لم يحبط عمله[42].

وفي مسألة إنكار الخوارج فضل صلاة الجماعة[43] بحجة كراهيتهم، لأن يأْتم أحد بأحد في صلاته، إلا أن يكون نبيا أو صديقا، فرد عليهم بأن أحاديث متواترة عن النّبي ﷺ تبين فضلها، كما أجمع العلماء على صحة مجيئها وعلى اعتقادها والقول بها، وفي كل ذلك ما يوضح بدعة الخوارج ومخالفتهم لجماعة المسلمين في إنكارهم الصلاة في جماعة[44].

3- الاعتماد على السيرة النبوية: اعتمد أيضا على الاستدلال بالسيرة النبوية فمن ذلك ما ذكره من إنكار الخوارج رجم المحصن[45]، فاستدل بما ثبت عن رسول الله ﷺ، رجم المحصنين، مثل رجمه ماعز الأسلمي والغامدية والجهنية والتي بعث إليها أنيسا، أنه لو كان ما يزعمون أن رجم المحصن غير جائز، لما أقامه رسول الله ﷺ، على المحصنين في عهده، والذين ثبت اقترافهم كبيرة الزنا، وفي إقرار بعض منهم، فإذا زنى المحصن وجب الرجم بإجماع المسلمين[46].

4- الاعتماد على أقوال السلف من الصحابة والتابعين: لم يكتف ابن عبد البر في الرد عليهم بالاعتماد على الكتاب والحديث النبوي وما ثبت من السيرة النبوية فحسب، بل احتج أيضا بأقوال السلف الأول من الصحابة وتابعيهم من أئمة أهل السنة، ونقل ابن عبد البر أثرا عن ابن عباس أنه ذكر عنده الخوارج، وما يلقون عند تلاوة القرآن، فقال: "ليسوا بأشد اجتهادا من اليهود والنصارى، ثم هم يضلون"[47]، وفي مسألة الخروج على الحاكم الجائر التي تعتبر أصلا من أصول الخوارج، استدل ابن عبد البر على خطئهم بأثر

عن ابن عمر (ت 73 هـ/692م) أنه قال: حين بويع الخليفة الأموي يزيد بن معاوية (ت 64 هـ/683م) إن كان خيرا رضينا وإن كان بلاء صبرنا[48].

فابن عبد البر في رده مسألة إنكار الخوارج لرجم المحصن استشهد بما فعله الخلفاء الراشدون ، ورجم الخليفة عمر بن الخطاب حين رجم سخيلة بالمدينة ورجم بالشام وقصة الحبلى التي أراد رجمها، فقال له معاذ بن جبل ليس لك ذلك للذي في بطنها فإنه ليس لك عليه سبيل وعرض، واستشهد أيضا بما فعله عثمان بن عفان مع علي في المجنونة الحبلى، ورجم علي شراحة الهمدانية ورجم أيضا في مسيره إلى معركة صِفين سنة 37 هـ/657م، رجلا أتاه مقرا بالزنا، وهذا كله مشهور عند العلماء إلا أنهم اختلفوا في جلد المحصن مع الرجم، فقالت فرقة يجلد ويرجم، وقال الجمهور يرجم ولا جلد عليه[49].

وحينما أنكر الخوارج أن يفتي العالم في بلد فيه من هو أعلم منه إذا أفتى بعلم، حيث رد عليهم ابن عبد البر أن للعالم أن يفتي في بلد فيه من هو أعلم منه إذا أفتى بعلم، بقوله: "ألا ترى أن الصحابة كانوا يفتون في عهد رسول الله ﷺ"، وذكر أثرا عن ابن عمر، حينما استدل ابن عبد البر بما روي عن ابن عمر أنه سئل عمّن كان يُفتي في زمان رسول الله ﷺ فقال: أبو بكر وعمر ولا أعلم غيرهما[50]. واعتمد ابن عبد البر كذلك على ما ورد من آثار السلف في دحض منهج الخوارج كإنكارهم الحوض، استدل بأثر عن سفيان بن عيينة (ت198 هـ/813م): الإيمان قول وعمل ونية والإيمان يزيد وينقص والإيمان بالحوض والشفاعة والدجال" ثم علق ابن عبد البر على الأثر بأن جماعة المسلمين كلهم، ما عدا الخوارج ومن وافقهم فإنهم لا يصدقون بالشفاعة ولا بالحوض ولا بالدجال، ثم بين أن الآثار في الحوض أكثر من أن تحصى[51].

5- الاعتماد على أئمة المذاهب: أما في مخالفة الخوارج الإجماع في مسألة خبر الآحاد بإنكارهم إياه[52]، استدل ابن عبد البر في كتابه التمهيد في الرد على الخوارج على ما ورد في مذهبه المالكي، في عدم اعتراف الخوارج بقبول الخبر الواحد[53] العدل وعدم التزام العمل به، مع ثبوت هذا الخبر الواحد ودون نسخه بأثر أو إجماع، حيث رد عليهم ابن عبد البر داحضا إنكارهم، "... وأصل مذهب مالك والذي عليه جماعة أصحابنا المالكيين أن مرسل الثقة تجب به الحجة ويلزم به العمل كما يجب بالمسند سواء وأجمع أهل العلم من أهل الفقه والأثر في جميع الأمصار فيما علمت على قبول خبر الواحد العدل وإيجاب العمل به إذا ثبت ولم ينسخه غيره من أثر أو إجماع على هذا جميع الفقهاء في كل عصر من لدن الصحابة إلى يومنا هذا إلا الخوارج وطوائف من أهل البدع شرذمة لا تعد خلافا وقد أجمع المسلمون على جواز قبول الواحد السائل المستفتي لما يخبره به العالم الواحد إذا استفتاه فيما لا يعلمه وقبول خبر الواحد العدل فيما يخبر به مثله..."[54].

ثالثا: موقفه من الرواة الخوارج

استخدام ابن عبد البر منهج الجرح والتعديل في إثبات عدالة وثقة الرواة الذين ينتحلون مذهب الخوارج في رواية الحديث أو سرد الأخبار، لقد أنصف ابن عبد البر الرواة الخوارج مع مخالفتهم لأصول منهجه خاصة ولمنهج أهل السنة والجماعة عامة، ومن الذين تحدث عنهم ابن عبد البر ومن أشهر الرواة الخوارج ممن رمي ببدعة الخوارج عكرمة (ت 105هـ/723م)[55] مولى ابن عباس فيمن تكلم فيه بالقدح والذم في عدالته، بحجة أنّ الإمام مالك أسقط ذكر عكرمة من رواية هذا الحديث، لأن مالكا كره أن يكون في كتابه لكلام سعيد ابن المسيب (ت 94 هـ/713م) وغيره فيه، وقد فند ابن عبد البر وجود عكرمة في سند هذا الحديث في الموطأ الذي روي عن روح بن عبادة عن مالك عن ثور عن عكرمة عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر رمضان فقال :(لا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين) فرد ابن عبد البر هذا الزعم[56] والادعاء على عكرمة بأنه ليس في الموطأ في

هذا الإسناد عكرمة ولا أدري صحة هذا[57]، واحتج لإثبات عدالة عكرمة بأن مالكا قد ذكره في كتاب الحج وصرح باسمه ومال إلى روايته عن ابن عباس وترك رواية غيره كرواية عطاء (ت 115هـ/733م) في تلك المسألة ،وعطاء أجلّ التابعين في علم المناسك والثقة والأمانة. وكما ذكر ابن عبد البر فالإمام مالك احتج برواية عكرمة في الحج، وهي كالآتي: وحدثني عن مالك، عن ثور بن زيد الديلي، عن عكرمة مولى ابن عباس، قال: لا أظنه إلا عن عبد الله بن عباس أنه قال: «الذي يصيب أهله قبل أن يفيض يعتمر ويهدي»[58]. وترك رواية عطاء ابن أبي رباح[59]، وهي كالآتي: حدثني يحيى، عن مالك، عن أبي الزبير المكي، عن عطاء بن أبي رباح، عن عبد الله بن عباس أنه سئل عن رجل وقع بأهله وهو بمنى قبل أن يفيض؟ «فأمره أن ينحر بدنة»[60]، وكلتا الروايتين كانتا عن ابن عباس. وما يؤكد عدالته أيضا ما نقل عن مالك عن رواية عكرمة، وهي كالآتي: حدثني عن مالك، أنه سمع ربيعة بن أبي عبد الرحمن يقول في ذلك مثل قول: عكرمة عن ابن عباس قال مالك: «وذلك أحب ما سمعت إلي في ذلك». ثم أكد أبو عمر أن عكرمة مولى ابن عباس من جلة العلماء لا يقدح فيه كلام من تكلم فيه، لأنه لا حجة مع أحد تكلم فيه، وبرّر كلام الإمام مالك عن عكرمة لأن سعيد بن المسيب كان يرمي عكرمة بالكذب أو لما نسب إليه من رأي الخوارج[61] فقال ابن عبد البر أن هذا باطل عليه إنْ شاء الله، وعقب ابن عبد البر أيضا على اتقاء الإمام الشافعي (ت 204هـ/819م) حديث عكرمة، فرد ابن عبد البر بأن الإمام الشافعي كان أولى به أن يتقى حديث الضعفاء المتروكين كإبراهيم بن أبي يحيى[62] والقاسم العمري[63] وإسحاق بن أبي فروة[64] الذين لم يحتج بهم في حكم واحد على عكس عكرمة، وفند ابن عبد البر كل ما يجرح عدالة عكرمة، كحجة أن مالكا قدح في عدالته، لأنه كان يرى رأْي الإباضية، بل وذكر حادثة تنفي نشر المذهب الخارجي عنه بالمغرب، بقوله: "كان خلفاء بني أمية يرسلون إلى المغرب يطلبون جلود الخرفان التي لم تولد بعد العسلية، قال فربما ذبحت المائة شاة فلا يوجد في بطنها إلا واحد عسلي كانوا يتخذون منها الفراء، فكان عكرمة يستعظم ذلك، ويقول هذا كفر هذا شرك فأخذ ذلك عنه الصفرية والإباضية فكفروا النّاس بالذنوب"[65]، ودعمها بعبارة عن الإمام سحنون (ت 240هـ/854م) "بأنهم كانوا يزعمون على عكرمة مولى ابن عباس بأنه أضل المغرب".

وأورد ابن عبد البر شهادات بعض أئمة الحديث في عكرمة، نقتصر على بعضها فقط، ومنها: قول أبو عبد الله المروزي إجماع عامة أهل العلم على الاحتجاج بحديث عكرمة، واتفق على ذلك رؤساء أهل العلم بالحديث، وأيضا عنه بأن عكرمة قد ثبتت عدالته بصحبة ابن عباس وملازمته إياه، وبأن غير واحد من أهل العلم روى عنه وعدله وما زال أهل العلم بعدهم يَروُون عنه. وما يؤكد صحة ما رجحه ابن عبد البر بعدالة عكرمة، كلام الحافظ ابن حجر (ت852هـ/1448م) عن عكرمة: ثقة ثبت، لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر، ولا يثبت عنه بدعة[66].

ومن الرجال الخوارج الذين ذكرهم ابن عبد البر داود بن الحصين[67] حيث ذكر أقوال الرجال فيه، كقول ابن إسحاق (ت150هـ/767م) عنه جائز الحديث، وقول يحيى بن معين (ت233هـ/847م) ثقة، ثم قول الإمام مالك بأن داود يخر من السماء أحب إليه من أن يكذب في الحديث، قال ذلك فيه وفي ثور بن زيد وكانا جميعا ينسبان إلى القدر وإلى مذهب الخوارج، ولم ينسب إلى واحد منهما كذب، وقد احتملا في الحديث وروى عنهما الثقات الأئمة[68]. وتحدث ابن عبد البر عن ثور بن زيد الديلي[69] "... هو من أهل المدينة صدوق ..." وذكر من روى عنه من أهل الحديث فقال: "روى عنه الإمام مالك بن أنس(ت 179هـ/795م)) وسليمان بن بلال[70] وأبو أويس[71] والدراوردي[72] ولم يتهمه أحد بالكذب..." فهذه التزكية من هؤلاء كافية وافية – حسب ابن عبد البر- لتوثيقه ولعدالته، وأثبت ابن عبد البر انتحال ثور بن زيد لمذهب الخوارج، ولكن لم

يثبت دعوته إلى مذهبه الخارجي، فهذا لا يقدح في توثيقه وعدالته لأنه "... كان ينسب إلى رأي الخوارج والقول بالقدر[73]، ولم يكن يدع إلى شيء من ذلك" ، وممّا أكد عدالة ثور خاصة عند ابن عبد البر، أن الرجل لم يكن يدع إلى بدعته الخارجية، ولم يثبت عنه ذلك، وموقف ابن عبد البر اتجاه رجال الخوارج وعدالتهم، هو موقف ليس خاص به وحده، بل هو إجماع أئمة أهل الحديث عامة نحوهم، حيث ثبت عندهم أن الأصل هو توثيق رجال الخوارج عامة – يستثنى فقط من أثبت علم الرجال كذبه بحجة- بحكم منهجهم الذي يقوم على تكفير صاحب الكبيرة، ومنها كبيرة الكذب عندهم، وليس الخوارج وحدهم، بل كل ثقة من أهل البدع، ولكن اشتهر عند أئمة الحديث أن الخوارج معروفون بالصدق[74] لما رأوا من تحريهم الصدق وتعظيمهم الكذب[75] باعتباره كبيرة يكفر صاحبها، ثم أورد شهادة الإمام أحمد بن حنبل في ثور "صالح الحديث وقد روى عنه مالك"، وعلق ابن عبد البر على كلام أحمد، قائلا: "كأنه يقول -أي أحمد- حسبك برواية مالك عنه" أي رواية مالك عنه وما أدراك ما رواية مالك، فهي بالتأكيد ليست كأية رواية"[76]، فهي مثبتة وكافية لعدالة الرجل.

رابعا: موقفه من الخوارج

بين ابن عبد البر موقفه من الخوارج وأصولهم العقدية وآرائهم الفقهية، فلا يُعدّها خلافا أصلا لجهلهم وخروجهم عن جماعة المسلمين[77]، وهل تكون سببا لخروجهم من دائرة الإسلام إلى الكفر، فأجاب عن هذا بصريح العبارة: "وذلك يوجب أن لا يُقطع على الخوارج ولا على غيرهم من أهل البدع بالخروج من الإسلام، وأن يشك في أمرهم وكل شيء يشك فيه فسبيله التوقف عنه دون القطع عليه" بل يجب التوقف في أمرهم كغيرهم من أهل البدع بسبب الشك[78]. ولم ينفرد ابن عبد البر بهذا الرأي اتجاه الخوارج بعدم تكفيرهم، بل وافقه الكثير من أئمة أهل السنة المتقدمين والمتأخرين عنه كالشافعي[79]، وأبو بكر الباقلاني (ت 403 هـ/1012م)،[80] وابن حزم[81]، وأبو حامد الغزالي (ت505هـ/1111م)[82]، كالقاضي عياض (ت544هـ/1049م)[83] وابن تيمية (ت 622هـ/1225م)،[84] والشاطبي (ت790هـ/1388م)[85]، وغيرهم كثير، لأن كثيرا من السلف لم يعاملوهم معاملة الكفار كما جرى لهم مع علي رضي الله عنه وغيره من الصحابة[86]. وما يوضح موقف هؤلاء هو كلام القرطبي: أن باب التكفير باب خطير، أقدم عليه كثير من الناس فسقطوا، وتوقف فيه الفحول فسلِموا، ولا نعدل بالسلامة شيئا[87]. وذهب أكثر أهل الأصول من أهل السنة أن الخوارج فساق[88]، أما العلماء الذين خالفوا ابن عبد البر أي يرون بتكفير الخوارج نذكر منهم على سبيل المثال: الإمام البخاري (ت257 هـ/871م)[89]، أبو بكر بن العربي (ت546هـ/1151م)[90] تقي الدين السبكي (ت756هـ/1355م)[91].

ويمكن أن نلخص موقف ابن عبد البر اتجاه الخوارج في مسائل مختلفة في النقاط التالية:

- يرى ابن عبد البر جواز الصلاة خلف أئمة الخوارج أو من جعله الخوارج إماما للناس[92]، لأن الصحابة لم يكونوا يعيدون الصلاة إذا صلوا خلف أهل الفجور والبدع.

- ابن عبد البر لا يستعجل قتال الخوارج مباشرة، إلا بعد تماديهم وحرصهم على المواجهة والقتال وفسادهم في الأرض.

- فصل آداب القتال معهم، كالعدول عن قتال من تاب منهم قبل أن يقدر عليه، أو إذا كان الخارجي نفسه عاجزا عن القتال، أو حين فراره من القتال إلى فئة غير فئته الخارجية، فهؤلاء لا يقاتلون، كما لا يُجهز على جريحهم، بل يترك أمره.

- ويرى أيضا بغسل موتاهم، فغسل الموتى منهم قد ثبت بالإجماع، فواجب غسل كل ميت إلا من أخرجه إجماع أو سنة ثابتة وهذا قول الإمام مالك[93].

خامسا: تقييم منهجه

يمكن تقييم منهجه من خلال الملاحظات التالية:

- وفق ابن عبد البر في الرد على الخوارج من خلال الأسس التي اعتمد المتمثلة في الكتاب والسنة النبوية الصحيحة والثابت من السيرة النبوية وفق فهم سلف الأمة وآثار الصحابة والتابعين وأقوال أئمة المذاهب مع استخدام منهج الجرح والتعديل... وقد حاول ابن عبد البر دحض جميع أصول ومقالات الخوارج، وفق منهج مؤسس على حجج نقلية وعقلية بطريقة علمية منظمة ومتناسقة.

- بين ابن عبد البر استدلالات الخوارج الخاطئة بالتأويل الخاطئ لآيات القرآن الكريم أو الاستشهاد المبهم للحديث النبوي أو العقل الفاسد للتأكيد على صحة مذهبهم. كان ابن عبد البر منصفا مع الرواة الخوارج واستخدم منهج الجرح والتعديل في إثبات عدالتهم ووُفِّق في ذلك. لم يُكفِّر ابن عبد البر الخوارج، ووافقه أكثر أئمة أهل السنة والجماعة. لم يدع ابن عبد البر إلى قتال الخوارج ابتداء، بل كان يرجو توبتهم، ولم يغلق باب التوبة نحوهم، بل يسعى إلى دمجهم مع عامة المسلمين بعد توبتهم.

خاتمة:

كشفت دراستي لمنهج ابن عبد البر في الرد على الخوارج وموقفه منهم، من خلال كتاب التمهيد، عن النتائج التالية:

منهج ابن عبد البر كان مبنيا على أسس علمية متينة تستند على أصول قوية كصحيح المنقول وصريح المعقول، مجردة من كل هوى مقيت أو تعصب لمذهب أو تحْملُ بغض خصومة وعداء. ابن عبد البر في رده على الخوارج، لم يرد الانتصار لنفسه ولا لغيره طمعا في قُربة سلطان ولا حيازة مال، بل كان قصده نصرة الحق وحده، فهو لم يجزم بتكفيرهم مع ظاهر فساد عقولهم وفعالهم، كما أنه لم يغلق باب التوبة أو يقطع طريق الحق أمامهم، فكان يرجو توبتهم لا تمني لقاءهم في ساحات القتال. حتى يظن القارئ المتعصب أنه كان متسامحا معهم، وإنما التزم بحكم الشرع فيهم. منهج ابن عبد البر في الرد على الخوارج تميّز بالتنوع والشمولية، حيث جمع بين جميع أصول التشريع بداية بالقرآن الكريم والسنة النبوية، ثم الثابت من سيرة المصطفى وآثار الصحابة والتابعين والإجماع واستخدم حتّى القياس. تركز منهجه بشكل كبير على أهم أصلي التشريع الكتاب والسنة سواء أكان بطريقة مباشرة كالاعتماد على صريحي القرآن الكريم والسنة النبوية، أو بطريقة غير مباشرة كالاستنباط منهما. ابن عبد البر كان موضوعيا ومنصفا ولم يكن متحاملا على الخوارج في نقده لهم ورد أباطيلهم-وهذا هو منهج السلف مع جميع خصومهم- واتسم نقده لهم بالتفصيل غالبا، والنقد المباشر لأصولهم في العمق والتدقيق في النقاش.

ابن عبد البر في رده تحدث عن أهم المسائل التي ينكرها أهل السنة على الخوارج ويعتبرونها من أصولهم كالخروج على الحاكم الجائر وتكفير مرتكب الكبيرة ونفي رجم المحصن وغيرها. يقبل ابن عبد البر رواية الخوارج للحديث والأخبار إذا توافرت فيها شرط الرواية المعتبرة لدى أئمة الحديث وعلم الرجال، فرغم إنكاره لمقالتهم، إلا أنه وثق وثبت عدالة رواتهم وفق منهج الجرح والتعديل، بل ودافع عن من اختلف في روايته بحجج قوية بين أصحاب علم الحديث كعكرمة مولى ابن عباس مثلا. ابن عبد البر لم يهتم فقط بمعالجة ودراسة الجانب النظري اتجاه الخوارج كمقالاتهم وأصولهم، وهو جانب تقليدي ما خلا منها كتاب عقيدة أو فرق، بل أضاف جانبا آخر المتمثل في الجانب التطبيقي أي في حال تمكن الخوارج فعلا من تحقيق

أصولهم على أرض الواقع، فبين كيفية التعامل معهم، كحكم الصلاة خلف حكامهم أو ولاتهم، ووضح آداب القتال منهم، وأيضا في حال قعودهم عن القتال، وعند وفاتهم كحكم تغسيلهم وغيرها من الأحكام. كان سمحا، ودعا إلى توبتهم ورأى قتالهم آخر حل معهم. أبانت هذه الدراسة عن جوانب كانت خفية لدي -وربما عند الكثير من غيري- منها الإلمام العلمي الكبير عند ابن عبد البر سواء من حيث الكم أو النوع، فالرجل له اطلاع واسع في شتى فروع العلوم الشرعية كالتفسير والحديث وعلومه خاصة علم الرجال والفقه والتاريخ هذا من ناحية الكم، أما النوع فإذا تناول مسألة تجده يأتي باستنباط أو تعليق لا يكاد يكون إلا عنده ويحيط بها من جميع الجوانب فلا يترك شاردة ولا واردة فيها. رغم أنّ ابن عبد البر من أعيان المذهب المالكي، إلا أن كتابه التمهيد –حسب هذه الدراسة- جمع تقريبا بين كل أئمة المذاهب الفقهية المشهورة وغيرها دونما تعصب لمذهبه فضلا عن غيره، بل الدليل والحجة الدامغة فقط هي مذهبه. وفي الأخير أرجو أن أكون وفقت في الكشف عن منهج ابن عبد البر في الرد على الخوارج من خلال كتابة التمهيد، كما آمل أن يكون مقالي هذا مفتاحا لأوراق بحثية تتناول فرقا أخرى.

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم

1- ابن أبي العز الحنفي صدر الدين محمد بن علاء الدين علي، الأذرعي الصالحي الدمشقي (ت 792هـ)، شرح العقيدة الطحاوية، تح: جماعة من العلماء، دار السلام للطباعة والنشر التوزيع، ط: 1، 2005م.

2- ابن أبي زمنين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عيسى بن محمد المري، الإلبيري المالكي (ت 399هـ)، أصول السنة ومعه رياض الجنة بتخريج أصول السنة، تح: عبد الله بن محمد عبد الرحيم بن حسين البخاري، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، ط: 1، 1415 هـ.

3- ابن أبي شيبة عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي أبو بكر (ت 235هـ)، الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، تح: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، ط: 1، 1409ه.

4- ابن العربي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي أبو بكر (ت: 543هـ)، العواصم من القواصم في تحقيق مواقف الصحابة بعد وفاة النبي ﷺ، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، ط: 1، 1419هـ.

5- ابن تيمية أحمد بن عبد الحليم الحراني تقي الدين أبو العباس (ت 728هـ) مجموع الفتاوى، تح: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، 1995م.

6- ابن حبان محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد، التميمي، الدارمي، البستي أبو حاتم (ت 354هـ)، الثقات، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، ط :1، 1973م.

7- ابن حجر العسقلاني أحمد بن علي الشافعي (ت 852 ه)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة، بيروت، 1379.

8- ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان، تح: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، ط: 1، 2002م.

9- ابن حزم أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد الأندلسي القرطبي الظاهري (ت 456هـ)، الفصل في الملل والأهواء والنحل، مكتبة الخانجي، القاهرة.

10- ابن حنبل أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني أبو عبد الله (ت 241هـ)، مسند الإمام، تح: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط: 1، 2001 م.

11- ابن خلكان أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر البرمكي الإربلي (ت 681هـ)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

12- ابن طاهر البغدادي عبد القاهر بن محمد بن عبد الله التميمي الأسفراييني، أبو منصور (ت 429ه)، الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط: 2، 1977 م.

13- ابن عبد البر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عاصم النمري القرطبي أبو عمر (ت 463هـ)، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ت: مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، 1387 هـ.
14- ابن ماجة محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد أبو عبد الله (ت 273هـ)، سنن ابن ماجه، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي.
15- ابن ماكولا علي بن هبة الله بن جعفر أبو نصر (ت 475هـ)، الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، تح: سعد الملك، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط:1، 1990م.
16- ابن منده محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن العبدي أبو عبد الله (ت 395هـ)، فتح الباب في الكنى والألقاب، تح: أبو قتيبة محمد الفاريابي، ط: 1، مكتبة الكوثر، الرياض، السعودية، 1996م.
17- ابن منظور محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت 711هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط: 1 - 1414 هـ.
18- ابن يونس المصري عبد الرحمن بن أحمد الصدفي، أبو سعيد (ت 347هـ)، تاريخ ابن يونس المصري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:1، 1421 هـ، ج2.
19- أبو الحسن الأشعري علي بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن أبي بردة بن أبي موسى (ت 324هـ)، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، ت: نعيم زرزور، المكتبة العصرية، ط: 1، 1426هـ - 2005م.
20- أبو بكر الخلال أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد البغدادي الحنبلي (ت 311هـ)، السنة، تح: عطية الزهراني، دار الراية، الرياض، ط: 1، 1989م.
21- الأصفهانى الحسين بن محمد الراغب أبو القاسم (ت 502هـ)، المفردات في غريب القرآن، تح: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية، دمشق بيروت، ط: 1 - 1412 هـ.
22- الألباني ناصر الدين أبو عبد الرحمن محمد، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري (ت 1420هـ)، صحيح الجامع الصغير وزياداته، المكتب الإسلامي.
23- البخاري محمد بن إسماعيل أبو عبد الله الجعفي، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه المسمّى صحيح البخاري (ت257 هـ)، تح: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط: 1، 1422هـ.
24- البخاري، التاريخ الكبير، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن.
25- البيهقي أحمد بن الحسين بن علي أبو بكر (ت 458 هـ)، السنن الكبير، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، ط:1، 2011 م.
26- البيهقي، السنن الكبرى، تح: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط: 3، 2003م.
27- الجرجاني بن عدي أبو أحمد (ت 365هـ)، الكامل في ضعفاء الرجال، تح: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط: 1، 1997م.
28- الخطيب البغدادي أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي أبو بكر (ت 463هـ)، الكفاية في علم الرواية، تح: أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة.
29- الذهبي شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (ت 748هـ)، سير أعلام النبلاء، تح: شعيب الأرناؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط: ا3، 1985 م.
30- الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ت: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط: 1، 2003 م. ج4، ص905.
31- الرازي أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني أبو الحسين (ت 395هـ)، معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر،1979م، ج5، ص361.
32- الرازي زين الدين محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي (ت 666هـ)، مختار الصحاح، تح: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، الدار النموذجية، بيروت صيدا، ط:5، 1420هـ / 1999م.
33- الزبيدي محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقب بمرتضى (ت 1205هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، تح: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

34- الزركلي خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الدمشقي (ت 1396هـ)، الأعلام، دار العلم للملايين، ط: 15، 2002م.
35- الشاطبي إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي (ت 790هـ)، الاعتصام، ت: سليم بن عيد الهلالي، دار ابن عفان، السعودية، ط: 1، 1992م.
36- الشافعي محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي أبو عبد الله (ت 204هـ)، الرسالة، ، تح: أحمد شاكر، مكتبه الحلبي، مصر، ط: 1، 1940م.
37- الشهرستاني أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبى بكر أحمد (ت 548هـ)، الملل والنحل، مؤسسة الحلبي.
38- الطبراني سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي أبو القاسم (ت 360هـ)، المعجم الكبير، تح: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط: 2.
39- طحان محمود، تيسير مصطلح الحديث، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط:10، 2004م.
40- الفيروزآبادى مجد الدين محمد بن يعقوب أبو طاهر (ت 817هـ)، القاموس المحيط، تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، ط:8 ، 1426 هـ - 2005 م.
41- القاضي عياض بن موسى اليحصبي أبو الفضل (ت 544هـ)، ترتيب المدارك وتقريب المسالك، تح: سعيد أحمد أعراب 1981-1983م، مطبعة فضالة، المحمدية المغرب، ط: 1.
42- القرطبي أحمد بن عمر بن إبراهيم أبو العباس (ت 656 هـ)، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، تح: محيي الدين ديب ميستو وآخرون، دار ابن كثير، دمشق بيروت، ط: 1، 1996 م.
43- القزويني خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل الخليلي، أبو يعلى (ت 446هـ)، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، تح: محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، ط: 1، 1409ه.
44- اللالكائي هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي أبو القاسم (ت 418هـ)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، تح: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، دار طيبة، السعودية، ط: 8، 2003م.
45- مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (ت 179هـ)، موطأ الإمام مالك، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، 1985م.
46- المغراوي محمد بن عبد الرحمن أبو سهل، موسوعة مواقف السلف في العقيدة والمنهج والتربية، المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع، القاهرة مصر، النبلاء للكتاب، مراكش المغرب، ط: 1.
47- مناهج جامعة المدينة العالمية، أصول البحث الأدبي ومصادره، ماجستير، جامعة المدينة العالمية.
48- النسائي أحمد بن شعيب بن علي الخراساني أبو عبد الرحمن (ت 303هـ)، السنن الصغرى، تح: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط:2، 1986م.
49- الهروي القاسم بن سلام بن عبد الله البغدادي أبو عبيد (ت 224هـ)، غريب الحديث، تح: محمد عبد المعيد خان، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن، ط: 1، 1384 هـ - 1964م.
50- الهروي محمد بن أحمد بن الأزهري أبو منصور (ت 370هـ)، تهذيب اللغة، تح: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: 1، 2001م.
51- ياقوت الحموي شهاب الدين أبو عبد الله بن عبد الله الرومي (ت 626هـ)، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، ط: 2، 1995 م.

الهوامش:

[1]- ابن منظور محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين الأنصاري الرويفعى الإفريقي (ت 711هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط: 1 - 1414هـ، ج2، ص383. الأصفهانى الحسين بن محمد الراغب أبو القاسم (ت 502هـ)، المفردات في غريب القرآن، ت: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية، دمشق بيروت، ط: 1 - 1412هـ، ص825. الزبيدي محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقب بمرتضى (ت 1205هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، تح: مجموعة من المحققين، دار الهداية، ج6، ص252.

[2]- الهروي القاسم بن سلام بن عبد الله البغدادي أبو عبيد (ت 224هـ)، غريب الحديث، تح: محمد عبد المعيد خان، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن، ط: 1، 1384هـ - 1964م، ج3، ص278.

[3]- الرازي زين الدين محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي أبو عبد الله (ت 666هـ)، مختار الصحاح، تح: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت صيدا، ط:5، 1420هـ / 1999م، ص320. الرازي أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني أبو الحسين، (ت 395هـ)، معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر،1979م، ج5، ص361.

[4]- مناهج جامعة المدينة العالمية، أصول البحث الأدبي ومصادره، ماجستير، جامعة المدينة العالمية، ص 96.

[5]- الزبيدي (ت 1205هـ)، المصدر السابق، ج5، ص517. الهروي محمد بن أحمد بن الأزهري أبو منصور (ت 370هـ)، تهذيب اللغة، تح: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: 1، 2001م ج7، ص27. الفيروزآبادى مجد الدين محمد بن يعقوب أبو طاهر (ت 817هـ)، القاموس المحيط، تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، ط: 8، 2005 م، ص186.

[6]- الشهرستاني أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبى بكر أحمد (ت 548هـ)، الملل والنحل، مؤسسة الحلبي، ج1، ص114.

[7]- أبو الحسن الأشعري علي بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن أبي بردة بن أبي موسى(ت 324هـ)، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، ت: نعيم زرزور، المكتبة العصرية، ط: 1، 2005م، ج1، ص112.

[8]- ابن حزم أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد الأندلسي القرطبي الظاهري (ت 456هـ)، الفصل في الملل والأهواء والنحل، مكتبة الخانجي، القاهرة، ج2، ص90.

[9]- ابن طاهر البغدادي عبد القاهر بن محمد بن عبد الله التميمي الأسفراييني، أبو منصور (ت 429ه)، الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، دار الآفاق الجديدة بيروت، ط: 2، 1977 م، ص54.

[10]- أصحاب أبي راشد نافع بن الأزرق الحنفي الذين خرجوا مع نافع من البصرة إلى الأهواز، فغلبوا عليها وعلى كورها، وما وراءها من بلدان فارس وكرمان في أيام عبد الله بن الزبير وقتلوا عماله بهذه النواحي، ولم تكن للخوارج قط فرقة أكثر عددا ولا أشد منهم شوكة، الشهرستاني، المصدر السابق، ج1، ص119. ابن طاهر البغدادي، المصدر السابق، ص62.

[11]- الصفرية هم أصحاب زياد بن الأصفر، خالفوا بقية فرق الخوارج في عقائد منها: أنهم لم يكفروا القعدة عن القتال، إذا كانوا موافقين في الدين والاعتقاد، ولم يسقطوا الرجم، ولم يحكموا بقتل أطفال المشركين وتكفيرهم وتخليدهم في النار. الشهرستاني، المصدر السابق، ج1، ص137.

[12]- أصحاب عبد الله بن إباض الذي خرج في آخر أيام دولة بني أمية، من عقائدهم إن دار مخالفيهم من أهل الإسلام دار توحيد، إلا معسكر السلطان فإنه دار بغي، ومرتكب الكبيرة إنهم موحدون لا مؤمنون الشهرستاني، المصدر نفسه، ج1، ص134.

[13]- الشاطبي إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي (ت 790هـ)، الاعتصام، ت: سليم بن عيد الهلالي، دار ابن عفان، السعودية، ط: 1، 1992م ج1، ص113.

[14]- ويقال أشبونة، بالألف: هي مدينة بالأندلس يتصل عملها بأعمال شنترين، وهي مدينة قديمة قريبة من البحر غربي قرطبة، ولعسلها فضل على كل عسل الذي بالأندلس وقد ملكها النصارى في سنة 573 هـ. أنظر: ياقوت الحموي، المصدر السابق، ج5، ص16.

[15]- شنترين: مدينة متصلة بأعمال باجة في غربي الأندلس ثم غربي قرطبة وعلى نهر تاجه قريب من انصبابه في البحر المحيط، وهي حصينة، بينها وبين قرطبة خمسة عشر يوما، وبينها وبين باجة أربعة أيام، وملكت من طرف النصارى في سنة 543ه، ياقوت الحموي، المصدر نفسه، ج3، ص367.

[16]- شاطبة: مدينة في شرقي الأندلس وشرقي قرطبة، وهي مدينة كبيرة قديمة، قد خرج منها خلق من الفضلاء، ياقوت الحموي شهاب الدين أبو عبد الله بن عبد الله الرومي (ت 626هـ)، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، ط: 2، 1995م، ج3، ص310.

[17]- القاضي عياض بن موسى اليحصبي أبو الفضل (ت 544هـ)، ترتيب المدارك وتقريب المسالك، تح: سعيد أحمد أعراب 1981-1983م، مطبعة فضالة، المحمدية المغرب، ط: 1، ج 8، ص127. ابن خلكان أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر البرمكي الإربلي (ت 681هـ)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ج7، ص66. الذهبي شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (ت 748هـ)، سير أعلام النبلاء، تح: شعيب الأرناؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط: 3، 1985 م، ج18، ص153.

[18]- ابن عبد البر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عاصم النمري القرطبي أبو عمر (ت 463هـ)، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ت: مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، 1387 هـ، ج9 ص83-84. الزركلي خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الدمشقي (ت 1396هـ)، الأعلام، دار العلم للملايين، ط: 15، 2002م، ج8، ص240.

[19]- أبو بكر الخلال أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد البغدادي الحنبلي (ت 311هـ)، السنة، تح: عطية الزهراني، دار الراية، الرياض، ط: 1، 1989م، ج3، ص546.
[20]- أبو بكر الخلال، المصدر نفسه، ج3، ص547.
[21]- ابن عبد البر، المصدر السابق، ج 17، ص16. الشهرستاني، المصدر السابق، ج1، ص116.
[22]- ابن عبد البر، المصدر السابق، ج16، ص1.
[23]- القرطبي أحمد بن عمر بن إبراهيم أبو العباس (ت 656 هـ)، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، تح: محيي الدين ديب ميستو وآخرون، دار ابن كثير، دمشق بيروت، ط: 1، 1996 م، ج5، ص117.
[24]- ابن عبد البر، المصدر السابق، ج9، ص244. ابن حزم، المصدر السابق، ج4، ص145.
[25]- ابن عبد البر، المصدر السابق، ج9، ص244.
[26]- حديث صحيح، أنظر: ابن عبد البر: المصدر السابق، ج23، ص279، ابن حنبل أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني أبو عبد الله (ت 241هـ)، مسند الإمام، تح: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط: 1، 2001 م، ج10، ص 379. الألباني ناصر الدين أبو عبد الرحمن محمد، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري (ت 1420هـ)، صحيح الجامع الصغير وزياداته، المكتب الإسلامي، ج1، ص688.
[27]- ابن عبد البر، المصدر السابق، ج23. 277.
[28]- ابن عبد البر، المصدر نفسه، ج23، ص279. ابن طاهر البغدادي، المصدر السابق، ص55.
[29]- ابن عبد البر، المصدر نفسه، ج23، ص279
[30]- ابن عبد البر، المصدر نفسه، ج2، ص290. أبو الحسن الأشعري، المصدر السابق، ص473.
[31]- حديث صحيح، الحوض الذي أكرم الله به رسوله ﷺ غياثا لأمته وهو حق والأحاديث الواردة في ذكر الحوض تبلغ حد التواتر، رواها من الصحابة بضع وثلاثون صحابيا، أنظر: ابن أبي العز الحنفي صدر الدين محمد بن علاء الدين علي، الأذرعي الصالحي الدمشقي (ت 792هـ)، شرح العقيدة الطحاوية، تح: جماعة من العلماء، دار السلام للطباعة والنشر التوزيع، ط: 1، 2005م، ص227.
[32]- ابن عبد البر، المصدر السابق، ج2، ص290-291.
[33]- ابن عبد البر، المصدر نفسه، ج20، ص262.
[34]- الطبراني سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي أبو القاسم (ت 360هـ)، المعجم الكبير، تح: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط: 2، ج17، ص 201. البخاري محمد بن إسماعيل الجعفي أبو عبد الله، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه المسمّى صحيح البخاري (ت257 هـ)، تح: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط: 1، 1422هـ، ج8، ص120.
[35]- الغلول: جمع غل بضم المعجمة واللام أي الخيانة في المغنم قال: ابن قتيبة سُمِّي بذلك لأن آخذه يغله في متاعه أي يخفيه فيه ونقل النووي الإجماع على أنه من الكبائر، ابن حجر العسقلاني أحمد بن علي الشافعي (ت 852 ه)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة، بيروت، 1379، ج6، ص185.
[36]- مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (ت 179هـ)، موطأ الإمام مالك، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، 1985م، ج2، ص458.
ابن ماجة محمد بن يزيد القزويني أبو عبد الله وماجة اسم أبيه يزيد (ت 273هـ)، سنن ابن ماجه، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي، ج2، ص 950.الطبراني، المصدر السابق، ج5، ص 230. البيهقي أحمد بن الحسين بن علي أبو بكر (ت 458 هـ)، السنن الكبير، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، ط:1، 2011 م.ج18، ص334. ابن ماجة، المصدر السابق، ج4، ص 112.
[37]- ابن عبد البر، المصدر السابق، ج23، ص287.
[38]- الحديث صحيح أنظر: الألباني، المصدر السابق، ج2، ص67-68.
[39]- ابن عبد البر، المصدر السابق، ج9، ص244.
[40]- ابن عبد البر، المصدر نفسه، ج23، ص287.
[41]- أحمد بن حنبل، المصدر السابق، ج38، ص 54. البخاري: المصدر السابق، ج1، ص115. النسائي أحمد بن شعيب بن علي الخراساني أبو عبد الرحمن (ت 303هـ)، السنن الصغرى، تح: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط:2، 1986م، ج1، ص236، البيهقي، السنن الكبرى، ت: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط: 3، 2003 م، ج1، ص652.
[42]- ابن عبد البر، المصدر السابق، ج14 ص125
[43]- ابن عبد البر، المصدر نفسه، ج14، ص140.ابن حزم، المصدر السابق،ج4، ص135.
[44]- ابن عبد البر، المصدر نفسه، ج14، ص140.

[45]- ابن عبد البر، المصدر نفسه، ج23، ص 322. ابن طاهر البغدادي، المصدر السابق، ص64.
[46]- ابن عبد البر، المصدر نفسه، ج 5، ص325. القرطبي، المصدر السابق، ج5، ص84.
[47]- ابن عبد البر، المصدر نفسه، ج23، ص222.223. اللالكائي هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي أبو القاسم (ت 418هـ)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، تح: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، دار طيبة، السعودية، ط: 8، 2003م، ج7، ص1307.ابن أبي شيبة عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي أبو بكر (ت 235هـ)، الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، تح: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، ط: 1، 1409هـ، ج7، ص556.
[48]- ابن عبد البر: المصدر السابق، ج23، ص279. ابن العربي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي أبو بكر (ت: 543هـ)، العواصم من القواصم في تحقيق مواقف الصحابة بعد وفاة النبي ﷺ، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد - المملكة العربية السعودية، ط: 1، 1419هـ، ص225-226.ابن أبي زمنين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عيسى بن محمد المري، الإلبيري المالكي (ت 399هـ)،أصول السنة ومعه رياض الجنة بتخريج أصول السنة، تح: عبد الله بن محمد عبد الرحيم بن حسين البخاري، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، ط: 1، 1415 هـ، ص280.
[49]- ابن عبد البر، المصدر نفسه، ج5، 324. ا بن عبد البر: المصدر نفسه، ج23، ص121.
[50]- ابن عبد البر، المصدر نفسه، ج9، ص.77
[51]- ابن عبد البر، المصدر نفسه، ج2، ص290-291.
[52]- ابن عبد البر، المصدر نفسه، ج1، ص2.
[53]- خبر الآحاد: لغة: الآحاد: جمع أحد، بمعنى: الواحد، وخبر الواحد هو: ما يرويه شخص واحد. - اصطلاحا: هو ما لم يجمع شروط المتواتر. ظهر خلاف كبير بين العلماء حول حجيته في العقائد والشرائع، وللتفصيل في الخبر الآحاد وحجيته أنظر: الشافعي محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي أبو عبد الله (ت 204هـ)، الرسالة، تح: أحمد شاكر، مكتبه الحلبي، مصر، ط: 1، 1940م. ج1، ص 400 وما بعدها. طحان محمود، تيسير مصطلح الحديث، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط:10 ،2004م، ص27.
[54]- ابن عبد البر، المصدر السابق، ج1، ص2.
[55]- عكرمة مولى بن عباس القرشي الهاشمي يكنى أبا عبد الله مدنى، مولى عبد الله بن عباس، ومن سكان المدينة، وقد كان سكن مكة، قدم مصر، وصار إلى إفريقية وأصحاب الصحاح أدخلوا أحاديثه إذا روى عنه ثقة في صحاحهم، وهو أشهر من أن يحتاج أن أجرح حديثا من حديثه، وهو لا بأس به. أنظر: ابن يونس المصري عبد الرحمن بن أحمد الصدفي، أبو سعيد (ت 347هـ)، تاريخ ابن يونس المصري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:1، 1421 هـ، ج2، ص 149. الجرجاني بن عدي أبو أحمد (ت 365هـ)، الكامل في ضعفاء الرجال، تح: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط: 1، 1997م ج6، ص477.
[56]- نعم صح ابن عبد البر في هذا، فلم أجد هذا الحديث بهذا الإسناد كاملا كتاب الموطأ، وإنما وجدته برواية عن ابن عباس مع عدم ذكر عكرمة، أنظر: الإمام مالك: المصدر السابق، ج1، ص 287.
[57]- الحديث صحيح، أنظر كتاب: الألباني، المصدر السابق، ج2، ص1227-1228.
[58]- أنظر: الإمام مالك، المصدر السابق، ج1، ص384.
[59]- أنظر: الإمام مالك، المصدر نفسه، ج1، ص384.
[60]- أنظر: الإمام مالك، المصدر نفسه، ج1، ص 287.
[61]- نعم رماه سعيد بن المسيب بالكذب، وقال فيه أيضا: كان من أعلم الناس ولكنه كان يرى رأي الخوارج رأي الصفرية ولم يدع موضعا إلا خرج إليه خراسان والشام واليمن ومصر وإفريقية، الجرجاني، المصدر السابق، ج6، ص470.
[62]- إبراهيم ابن أبي يحي: اليسع بن الأشعث أبو إسماعيل المكي، قال البخاري: منكر الحديث. وقال النسائي: ضعيف. وقال الدارقطني: متروك. ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان، تح: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، ط: 1، 2002 م، ج1، ص271.
[63]- القاسم العمري: عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب، أبو القاسم العمري، المدني. وقال أبو زرعة: متروك.وقال أبو داود: ليس بثقة. قيل: مات في صفر سنة ست وثمانين ومائة. الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ت: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط: 1، 2003 م، ج4، ص905.
[64]- إسحاق ابن أبي فروة. ابن عبد الله أبو سليمان المديني مولى لآل عثمان بن عفان. قال: سمعت يحيى بن معين يقول: إسحاق بن أبي فروة ليس بشيء لا يكتب حديثه. الجرجاني، المصدر السابق، ج2، ص530.
[65]- ابن عبد البر، المصدر السابق، ج2، 32-33
[66]- المغراوي محمد بن عبد الرحمن أبو سهل، موسوعة مواقف السلف في العقيدة والمنهج والتربية، المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع، القاهرة مصر، النبلاء للكتاب، مراكش المغرب، ط: 1، ج2، ص61-62.

[67]- داود بن الحصين: الفقيه، أبو سليمان الأموي مولاهم، المدني. وثقه: يحيى بن معين مطلقا. وقال النسائي، وغيره: ليس به بأس. وقال ابن عيينة: كنا نتقي حديثه. وقال ابن المديني: ما روى عن عكرمة، فمنكر. وقال أبو حاتم: لولا أن مالكا روى عنه، لترك حديثه. وقال ابن حبان: كان يرى الخروج. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج6، ص106.

[68]- ابن عبد البر، المصدر السابق، ج2، ص310.

[69]- ثور بن زيد الديلي: من أهل المدينة يروي عن عكرمة وأبي الغيث روى عنه مالك بن أنس وسليمان بن بلال مات سنة خمس وثلاثين ومائة، أنظر: ابن حبان محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد، التميمي، الدارمي، البستي أبو حاتم (ت 354هـ)، الثقات، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، ط :1، 1973م، ج6، ص128.

[70]- أبو أيوب مولى ابن أبي عتيق بن أبي بكر الصديق القرشي التيمي المدني، ثقة وليس بمكثر، لقي الزهري وأثنى عليه مالك، قال الفروي: مات سنة سبع وسبعين ومئة. القزويني خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل الخليلي، أبو يعلى (ت 446هـ)، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، تح: محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، ط: 1، 1409هـ، ج1، ص196. البخاري، التاريخ الكبير، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن، ج4، ص4.

[71]- أبو أويس: عبد الله بن عبد الله بن أبي عامر الأصبحي المدني. حليف بني تميم بن قيس. روى عنه: الزهري قال البخاري: ما روى عن كتابة فهو أصح. قال عنه ابن معين: حديثه ضعيف. ابن منده محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن العبدي أبو عبد الله (ت 395هـ)، فتح الباب في الكنى والألقاب، تح: أبو قتيبة محمد الفاريابي، ط: 1، مكتبة الكوثر، الرياض السعودية 1996م، ص105. ابن ماكولا علي بن هبة الله بن جعفر، أبو نصر (ت 475هـ)، الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، تح: سعد الملك، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط:1، 1990م، ج1، ص114.

[72]- الدراوردي: عبد العزيز بن محمد بن عبيد المحدث، أبو محمد الجهني مولاهم، المدني قيل: أصله من دراورد قرية بخراسان. وعن أحمد قال: إذا حدث من كتابه فنعم توفي بالمدينة. الذهبي، المصدر السابق، ج8، ص367-368.

[73]- القدرية: وسموا قدرية لإنكارهم القدر، وكذلك تسمى الجبرية المحتجون بالقدر قدرية أيضا. والتسمية على الطائفة الأولى أغلب، فإنهم زعموا أن الله أراد الإيمان من الناس كلهم والكافر أراد الكفر، وقولهم فاسد مردود، لمخالفته الكتاب والسنة والمعقول الصحيح، ابن أبي العز الحنفي، المصدر السابق، ج1، ص113.

[74]- ابن تيمية أحمد بن عبد الحليم الحراني تقي الدين أبو العباس (ت 728هـ) مجموع الفتاوى، تح: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، 1995م، ج3، ص357.

[75]- فاحتجوا برواية مخالفيهم، ودوّن أهل العلم قديما وحديثا رواياتهم، واحتجوا بأخبارهم، فصار ذلك كالإجماع منهم، كعمران بن حطان وعكرمة مولى ابن عباس هم من الخوارج، وغيرهم من القدرية والمعتزلة ما عدا الشيعة الروافض. للتفصيل أكثر أنظر: الخطيب البغدادي أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي أبو بكر (ت 463هـ)، الكفاية في علم الرواية، تح: أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، ص125 وما بعدها.

[76]- ابن عبد البر، المصدر السابق، ج2، ص1.

[77]- ابن عبد البر، المصدر نفسه، ج9، ص83-84.

[78]- ابن عبد البر، المصدر نفسه، ج23، ص226

[79]- ابن أبي شيبة: المصدر السابق، ج7، ص 37930.

[80]- ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، ج12، ص300.

[81]- ابن حزم، المصدر السابق، ج2، ص88.

[82]- ابن حجر العسقلاني، المصدر السابق، ج12، ص300.

[83]- ابن حجر العسقلاني، المصدر نفسه، ج12، ص300.

[84]- ابن تيمية، المصدر السابق، ج3، ص255.

[85]- الشاطبي، المصدر السابق، ج2، ص715.

[86]- ابن تيمية، المصدر السابق، ج3، ص282.

[87]- القرطبي، المصدر السابق، ج3، ص111.

[88]- ابن حجر العسقلاني، المصدر السابق، ج12، ص300.

[89]- ابن حجر العسقلاني، المصدر نفسه، ج12، ص299.

[90]- ابن حجر العسقلاني، المصدر نفسه، ج12، ص299.

[91]- ابن حجر العسقلاني، المصدر نفسه، ج12، ص299.

[92]- ابن عبد البر، المصدر السابق، ج23، 337-345.

[93]- ابن تيمية، المصدر السابق، ج3، ص287.